



ICRC

## الخدمات الاستشارية في مجال القانون الدولي الإنساني

### دور البرلمانيين في تنفيذ القانون الدولي الإنساني

يضطلع أعضاء البرلمان بدور أساسي في ضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني بالشكل السليم بموجب نظامهم القانوني الوطني. ويؤدي البرلمانيون دوراً فريداً في اعتماد التشريعات الوطنية لإنفاذ الالتزامات الدولية المترتبة على دولهم. ويمكن للبرلمانات والبرلمانيين أن يضمنوا من خلال مسؤولياتهم الرقابية أن تكون القوات المسلحة وقوات الأمن مدربة تدريباً مناسباً بشأن القانون الدولي الإنساني وعلى دراية تامة به. كما يمكنهم رفع مستوى الوعي بالقانون الدولي الإنساني لدى الجمهور من خلال دورهم القيادي وتأييدهم له. وبما أنّ البرلمانيين قادة سياسيون وممثلون للشعب، فيجب أن يكونوا في طليعة من يبذلون الجهود التي تضمن تطبيق القانون الدولي الإنساني بأمانة.

### تنفيذ القانون الدولي الإنساني

لا ينطبق القانون الدولي الإنساني سوى أثناء النزاعات المسلحة، بيد أنّ الإجراءات اللازمة لتنفيذه يجب أن تُتخذ في زمن الحرب وفي زمن السلم على حد سواء. ويشكّل وضع الإجراءات الوقائية في أوقات السلم أفضل السبل لتحقيق الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني في حالة حدوث نزاع.

إنّ تنفيذ القانون الدولي الإنساني أولاً وقبل كل شيء هو مسؤولية الدول. ويُنصّ على هذه المسؤولية في المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تطلب إلى الدول أن تحترم وتكفل احترام هذه الاتفاقيات في جميع الأحوال. وهذا يعني أنه يتعين على الدول أن تتخذ عدداً من الإجراءات القانونية والعملية لضمان الاحترام لقواعد القانون الدولي الإنساني.

### إنشاء إطار قانوني وطني بشأن القانون الدولي الإنساني

#### *العمل كي تصبح الدولة طرفاً في معاهدات القانون الدولي الإنساني والصكوك القانونية ذات الصلة*

يضطلع البرلمانيون بدور رئيسي في العملية التي من شأنها أن تجعل الدولة تصبح طرفاً في المعاهدات الدولية (بالموافقة على أن تكون ملتزمة قانوناً بأحكامها) وبالتنفيذ الوطني للقواعد والمبادئ التي تجسدها.

يمكن للبرلمانيين أن يتخذوا الخطوات التالية بغية ضمان أن تصبح دولتهم طرفاً في معاهدات القانون الدولي الإنساني:

- تحديد ما إذا كانت الدولة طرفاً في معاهدات القانون الدولي الإنساني والمعاهدات القائمة ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني.<sup>1</sup>
- إذا لم تكن الدولة قد وقّعت وصدّقت على معاهدة أو لم تنضم إليها، فاستخدموا الإجراءات البرلمانية للطلب إلى الحكومة أن تشرح لكم لماذا لم توقع أو تصدق عليها أو تنضم إليها، ومن ثم تشجيعها على القيام بذلك دون إبطاء.
- إذا كانت الدولة قد وقّعت على معاهدة ولكنها لم تصدق عليها، فاستخدموا حقكم بالمبادرة في التشريع بتقديم مشروع قانون في هذا الشأن.

كما يمكن للبرلمانيين أن يتأكدوا من أنّ دولتهم عندما تصدق على معاهدة أو تنضم إليها، فإنها لا تقوم بإبداء تحفظات عليها أو تقديم إعلانات عن فهمها بما يخالف الهدف والغرض من المعاهدة، أو بما يقوّض جوهر المعاهدة. وينبغي أن يتفحص البرلمانيون بصورة منتظمة ما إذا كانت التحفظات أو الاعتراضات أو إعلانات الفهم الماضية لا تزال سارية المفعول، وأن يستخدموا، إذا لم تكن كذلك، الإجراءات البرلمانية أو الحق في المبادرة من أجل السعي إلى رفع القيود.

#### *اعتماد تشريعات تنفيذية*

يجب اعتماد تشريعات وطنية دون إبطاء بغية إنفاذ المعاهدة أو جعل القانون الوطني يتماشى مع الالتزامات القائمة للمعاهدة. وقد يقتضي هذا الأمر تغييرات طفيفة أو كبيرة في القوانين القائمة، أو قد يستدعي ذلك قوانين جديدة بالكامل. ويضطلع البرلمانيون، بناء على سلطاتهم التشريعية، بدور رئيسي في اعتماد هذا الإطار القانوني التنفيذي.

#### *ضمان قمع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني*

بيد أنّ جعل الدولة طرفاً في معاهدات القانون الدولي الإنساني والصكوك القانونية ذات الصلة واعتماد تشريعات تنفيذية مناسبة ليسا كافييين لضمان الاحترام للقانون الدولي الإنساني. إذ يجب أن تتوفر للدول، بموجب القانون الوطني، القدرة على قمع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

يتعين على الدول اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة عملياً للحؤول دون حدوث انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ووقفها عندما تحدث، وبخاصة من خلال ضمان وجود آليات عقوبات فعّالة.

<sup>1</sup> للاطلاع على قائمة بالمعاهدات ذات الصلة، انظر:

لهذه الغاية، ينبغي أن يتأكد البرلمانيون من أنّ السلطات القضائية الوطنية لديها الوسائل التشريعية لمقاضاة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تتطابق التشريعات الوطنية مع قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العمل على تجريم الانتهاكات، كما هو مطلوب بموجب المعاهدات التي تكون الدولة طرفاً فيها، ومن خلال توفير الاختصاص الكافي للسلطات القضائية بغية النظر في هذه الجرائم<sup>2</sup> مع كفالة احترام الضمانات القضائية.

### إجراءات تنفيذية محددة منصوص عليها في القانون الدولي الإنساني

الدول ملزمة باتخاذ عدة إجراءات إضافية لإنفاذ القانون الدولي الإنساني. وتعكس هذه الإجراءات الحاجة إلى ترجمة فعلية للقانون الدولي الإنساني في التشريعات والإجراءات والسياسات والبنيات الأساسية الوطنية.

تشمل هذه الإجراءات:

- ترجمة معاهدات القانون الدولي الإنساني إلى اللغة (اللغات) الوطنية
- أخذ القانون الدولي الإنساني بعين الاعتبار عند اختيار المواقع العسكرية وتطوير الأسلحة ووضع التكتيكات العسكرية
- ضمان أن يتم تحديد ووسم وحماية الأشخاص المشمولين بالحماية والممتلكات والأماكن المشمولة بالحماية بشكل صحيح
- إصدار بطاقات هوية ووثائق أخرى للأشخاص المشمولين بالحماية
- النص على إنشاء مناطق استشفاء ومناطق محايدة ومناطق منزوعة السلاح
- النص على إنشاء وتنظيم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعيات الغوث الطوعية الأخرى ومنظمات الدفاع المدني ومكاتب الاستعلامات الوطنية

مع أنّ مسؤولية اعتماد اللوائح القانونية المناسبة تقع على عاتق السلطة التنفيذية ومختلف الوزارات المعنية، يمكن للبرلمانيين طلب معلومات من حكوماتهم بشأن حالة اعتماد وتنفيذ هذه الإجراءات.

<sup>2</sup>انظر:

## إجراءات عملية لضمان التنفيذ

### الموافقة على التمويل اللازم

قد يُطلب إلى البرلمانيين الموافقة على الموارد المالية لخطة عمل وطنية من أجل تشجيع الاحترام للقانون الدولي الإنساني أو من أجل برنامج يتعلق بتنفيذ القانون الدولي الإنساني أو التدريب المتعلق بالقانون الدولي الإنساني.

يجب أن يكون التمويل الموافق عليه كافٍ لتغطية تكاليف التدريب على قواعد القانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة وقوات الأمن والسلطات الإدارية والأفراد العاملين في مجال الرعاية الصحية.

كما يتعين أن تخصص الموارد اللازمة للمحاكم بغية الاضطلاع بدورها إذا ما انتهكت قواعد القانون الدولي الإنساني.

### حماية الشارات

تطلب اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية إلى الدول أن تحمي وتنظم استخدام شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء، وبخاصة عن طريق اعتماد قوانين وطنية محددة لهذا الغرض.<sup>3</sup>

في الواقع، إنّ أيّ إساءة استخدام لهذه الشارات يؤدي إلى إضعاف مفعولها الحمائي أثناء النزاع المسلح، مما يقوّض فعالية المساعدة الإنسانية المقدّمة إلى الضحايا.

يجب على الدول أن تعتمد بشكل خاص تشريعات تحظر الاستخدام غير المرخص للشارات وتعاقب عليه، وبخاصة الاستخدام الغادر الذي يشكّل جريمة حرب.

### التدريب على القانون الدولي الإنساني ونشره

تطلب معاهدات القانون الدولي الإنساني إلى الدول أن تنشر المعرفة بهذه المعاهدات على أوسع نطاق ممكن ضمن القوات المسلحة وبين عامة الناس.<sup>4</sup> يجب أن تبدأ عملية النشر هذه في زمن السلم لضمان أن تصبح المبادئ الإنسانية الأساسية طبيعة ثانية.

يمكن للبرلمانيين أن يسهموا في هذا الجهد بأن يضمنوا ما يلي:

- أن يكون أفراد القوات المسلحة مدربين تدريباً كافياً ولديهم التعليمات الكافية<sup>5</sup>

<sup>3</sup> للاطلاع على قانون نموذجي يمكن أن يشكّل وثيقة مرجعية مفيدة في اعتماد تشريع وطني، انظر:

IPU-ICRC IHL Handbook, Annex 4, pp. 103-107.

<sup>4</sup> انظر:

ICRC Advisory Services on IHL's factsheet, *The Obligation to Disseminate International Humanitarian Law*, available at: <https://www.icrc.org/en/download/file/1042/obligation-dissemination-ihl.pdf>.

<sup>5</sup> وضعت اللجنة الدولية برامج تدريب على القانون الدولي الإنساني لمستويات مختلفة بغية تلبية احتياجات القوات المسلحة للدول. المزيد من المعلومات متوفر على الرابط التالي:

- أن تتماشى القوانين والعقيدة العسكرية مع الالتزامات التي يقتضيها القانون الدولي الإنساني
- أن يتوفر للقوات المسلحة مستشارون قانونيون مدربون على نحو وافٍ في تطبيق القانون الدولي الإنساني
- أن يكون عامة الناس على دراية بالقانون الدولي الإنساني
- أن تتلقى القطاعات ذات الصلة من السكان على وجه الخصوص (الإدارات الحكومية والمدنية، والأوساط الأكاديمية، والمدارس، والمهن الطبية، والإعلام) معلومات حول القانون الدولي الإنساني

### تشجيع التنفيذ الوطني

علاوة على ذلك، يمكن للبرلمانيين أن يشجعوا على تنفيذ القانون الدولي الإنساني من خلال ما يلي:

- إنشاء لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني أو هيئة مماثلة لتقديم المشورة والمساعدة للحكومة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني ونشر المعرفة به
- إنشاء هيئة برلمانية تعنى بالمسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني
- تعزيز التواصل مع جمعيات وطنية للقانون الدولي الإنساني أو هيئات برلمانية مماثلة في بلدان أخرى بغية تبادل الخبرات وتحسين العمل الوطني بالإفادة من أمثلة الآخرين.

### تيسير العمل الإنساني

تتحمل الدول، بموجب القانون الدولي، المسؤولية الرئيسية في ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين الذين هم تحت سيطرتها. مع ذلك، إذا كانت الدول غير قادرة أو غير راغبة في تحمّل مسؤولياتها في زمن النزاع المسلح، فإنّ القانون الدولي الإنساني ينصّ على قيام جهات أخرى، كالمنظمات الإنسانية، بأعمال الإغاثة شريطة الموافقة من قبل الدولة المعنية.

ينبغي على البرلمانيين أن يفعلوا كل ما بوسعهم لتيسير العمليات الإنسانية التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية غير المتحيزة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر.

### المساعدة

يمكن للبرلمانيين أيضاً طلب المشورة والمساعدة من الخبراء في القانون الدولي الإنساني الوطنيين والدوليين.

إنّ قسم الخدمات الاستشارية في مجال القانون الدولي الإنساني التابع للجنة الدولية على استعداد دائم لمساعدة البرلمانيين وإدارات التشريع والتوثيق البرلمانية، وذلك بتقديم المعلومات والمشورة والمبادئ التوجيهية.

كما أنّ قاعدة بيانات خاصة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني تجمع بين التشريعات المحلية والسوابق القانونية متوفرة على الرابط التالي:

<https://www.icrc.org/ihl-nat> .

وثمة قوانين نموذجية بشأن موضوعات تتعلق بالقانون الدولي الإنساني متوفرة أيضاً على الرابط التالي:

<https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/legal-fact-sheet/national-implementation-legal-fact-sheets.htm>

على الصعيد الوطني، يمكن للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك اللجان الوطنية للقانون الدولي الإنساني (في الدول التي توجد فيها هذه اللجان)، أن تقدّم دعماً إضافياً.

أيار/مايو 2018